الفصل الرابع

بين المجاز المرسل والاستعارة
فى لسان العرب

الفصل الرابع

بين المجاز المرسل والاستعارة فى لسان العرب

من المعلوم أن كلا من المجاز المرسل والاستعارة مجاز لغوى، والتفرقة بينهما باعتبار العلاقة، فإذا كانت العلاقة المشابهة، كان هذا المجاز استعارة، وإذا كانت العلاقة غير المشابهة، كان مجازاً مرسلاً، فالعلاقة هى الفيصل بين المجاز المرسل والاستعارة، ويمكن أن ينظر إلى اللفظ الواحد باعتبارين مختلفين، فيعد من الاستعارة إذا اعتبرت العلاقة المشابهة، ويعد من المجاز المرسل إذا اعتبرت علاقة أخرى غير المشابهة، قال سعد الدين التفتازانى: « .... فإذا أطلق نحو المشفر على شفة الإنسان، فإن أريد تشبيهها بمشفر الإبل فى الغلظ، فهو استعارة وإن أريد أنه إطلاق المقيد على المطلق كإطلاق المرسن على الأنف من غير قصد إلى التشبيه، فمجاز مرسل، فاللفظ الواحد بالنسبة إلى المعنى الواحد يجوز أن يكون استعارة، وأن يكون مجازاً مرسلاً باعتبارين »[1].

من أجل ذلك وجدت الإمام فخر الدين الرازى قد وجه فى اللفظ الواحد استعارة، ومجازاً مرسلاً باعتبار قصد العلاقة وملاحظتها فيهما، فقد بين أن لفظ (الكلمة) يطلق مجازاً على الكلام الكثير، إما من إطلاق الجزء على الكل، وإما على تشبيه ارتباط الكلام، وتماسكه بارتباط حروف الكلمة الواحدة بعضها ببعض يقول فى هذا الشأن: «إن إطلاق لفظ الكلمة على المركب مجاز، وذلك لوجهين: **الأول**: أن المركب إنما يتركب من المفردات، فإطلاق لفظ الكلمة على الكلام يكون إطلاقاً لاسم الجزء على الكل **والثانى**: أن الكلام الكثير إذا ارتبط بعضه ببعض، حصلت له وحدة، فصار شبيهاً بالمفرد فى تلك الوجوه، والمشابهة سبب من أسباب حسن المجاز، فأطلق لفظ الكلمة على الكلام الطويل لهذا السبب »[2].

وهذا صريح فى أن الكلمة الواحدة يمكن إجراء استعارة فيها إذا قصدت علاقة

---

(١) المطول: ٣٥٧.

(٢) التفسير الكبير: ١ / ٢٣ وينظر المباحث البيانية فى تفسير الفخر الرازى: ٢٤٥.

المشابهة بين المعنى الحقيقى، والمعنى المجازى، ويمكن أن تكون مجازاً مرسلاً إذا قصد فيها علاقة الملابسة، والارتباط بين المعنى الحقيقى والمعنى المجازى لأى سبب من الأسباب التى أشار إليها البلاغيون «فمدار الفرق بين المجاز المرسل والاستعارة على العلاقة الملحوظة»[١].

وقد ظفرت ببعض كلمات فى لسان العرب ذكر صاحبه فى بعض المواضع ما يفيد أنها مجاز مرسل، ثم صرح فى موضع آخر من لسانه بأنها استعارة، من هذه الكلمات كلمة (الأملوج) أى الغصن الناعم[٢] فقد ذكر فى أحد المواضع أنها أطلقت على السمن الذى ظهر على بكارة الإبل التى تقتات هذا الغصن، وترعاه؛ لأنه سبب هذا السمن، فقال «... البكر بالفتح الفتى من الإبل بمنزلة الغلام من الناس والأنثى بكرة... وفى حديث طهفة وسقط الأملوج من البكارة[٣] بالكسر جمع البكر بالفتح يريد أن السمن الذى علا بكارة الإبل بما رعت من هذا الشجر قد سقط عنها، فسماه باسم المرعى؛ إذ كان سببًا له»[٤].

فكلامه فى هذا الموضع صريح فى أن إطلاق (الأملوج) الذى ترعاه بكارة الإبل على السمن الذى كساها، وبدا على أجسامها من إطلاق السبب على المسبب، أى أنه مجاز مرسل علاقته السببية، وذلك ظاهر من قوله (فسماه - أى السمن - باسم المرعى؛ إذ كان سببًا له).

ولكنه ذكر فى موضع آخر أن (الأملوج) مستعار للسمن، فقال: «.... ومنه حديث طهفة أن رسول الله ﷺ دخل عليه قوم يشكون القحط، وفى نسخة وفد من اليمن، فقال قائلهم: سقط الأملوج، ومات العسلوج[٥]... والأملوح الغصن الناعم.. وفى رواية سقط الأملوج من البكارة هو جمع بكر، وهو الفتى السمين من الإبل، أى سقط عنها ما علاها من السمن برعى الأملوج، فسمى السمن نفسه أملوجًا على سبيل الاستعارة، قال ابن الأثير قاله الزمخشرى»[٦].

---

(١) حاشية الإنبابى على الرسالة البيانية، للصبان: ١١١.

(٢) لسان العرب: ٦/ ٤٢٥٤ (ملج).

(٣) الحديث فى كتاب النهاية فى غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: ١/ ١٤٩.

(٤) لسان العرب: ١/ ٣٣٤ (بكر).

(٥) العسلوج ما لان واخضر من قضبان الشجر، ينظر المعجم الوجيز مادة (عسل).

(٦) لسان العرب: ٦/ ٤٢٥٤ (ملج)، وينظر النهاية فى غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: ٤/ ٣٥٣.

ونلحظ أن صاحب اللسان قد حرص على أن يضيف القول باستعارة الأملوج للسمن إلى الزمخشرى اتباعًا لابن الأثير[١].

مع أن المتأمل فى كلام اللسان الذى أوردته آنفًا يجد أن المناسب أن تكون كلمة (الأملوج) مجازًا مرسلاً، وليست استعارة، والكلمات التى سيقت فى هذا الصدد خير شاهد على ذلك، فالسمن الذى علا بكارة الإبل، وجلل أجسامها، إنما كان (برعى الأملوج) وغنى عن البيان أن الباء فى قوله (برعى...) للسببية، وفى ذلك ترشيح، وتدعيم لكون (الأملوج) مجازًا مرسلاً، وليس استعارة.

ولا يمكن - كما يبدو - تمحل شبه بين (الأملوج) والسمن؛ لأن السمن غطى جميع أجسامها، فلا يتأتى تشبيهه بالأملوج أعنى الغصن الناعم ولعل هذا هو السبب الذى جعل ابن الأثير، وصاحب لسان العرب يحرصان على نسبة القول باستعارة (الأملوج) للسمن إلى الزمخشرى - رحمه الله - ليضفيا عليها هالة من القوة والثبات؛ لأن الرجل ذائع الصيت، جهير الصوت، رفيع المنزلة فى علم البيان.

وقد أغرمت بإنعام النظر فى هذه المسألة، وشغفت بتحرير القول فيه، فتتبعت كلام كل من ابن الأثير، والزمخشرى تجاهها، فوجدت ابن الأثير يقول فيها: «.... وفى رواية سقط الأملوج من البكارة هى جمع بكر، وهو الفتى السمين من الابل أي سقط عنها ما علاها من السمن برعى الأملوج، فسمى السمن نفسه أملوجًا على سبيل الاستعارة قاله الزمخشرى»[٢] وهذه الكلمات التى جاءت فى كتاب ابن الأثير هى بقضها وقضيضها كلمات صاحب اللسان التى سبق ذكرها، ومعلوم أن كتاب ابن الأثير أصل من الأصول التى يأخذ عنها صاحب اللسان.

ووجدت الزمخشرى يقول فيها[٣] «... وروى وسقط الأملوج من البكارة أي هزلت البكارة فسقط عنها ما علاها من السمن برعى الأملوج، فسمى السمن نفسه أملوجًا على سبيل الاستعارة كقوله يصف غيثًا:

---

(١) ينظر المصدر نفسه والموضع. (٢) نفسه: ٤/٣٥٣.

(٣) أرشدنى إلى مكان كلام الزمخشرى حول هذه الاستعارة محقق كتاب النهاية.. لابن الأثير، وإن كنت لم أعثر عليه فى الموضع الذى أشار إليه، لاختلاف طبعات الكتاب، وسيأتى ذكره عقب هذا الموضع مباشرة.

أقبل فى المستن من ربابه   أسنمة الآبال فى سحابه[1]

فجعل استعارة (الأملوج) للسمن مناظرة، ومشاكلة للمجاز فى قول الشاعر (أسنمة الآبال فى سحابه) ومعلوم أن المجاز فى قول هذا الشاعر من قبيل المجاز المرسل؛ لأن (أسنمة الآبال . .) مسببة عن الماء الذى ينزل من السحاب، فهو مجاز مرسل علاقته المسببية[2] وإذا كان الممثل به مجازاً مرسلاً، فإن الممثل أيضًا يكون كذلك، وبعبارة أخرى إذا كان المجاز فى (أسنمة الآبال) مرسلاً، فإن إطلاق (الأملوج) على السمن يكون مرسلاً كذلك.

وقد أغنانا عن هذا القياس، وتلك المناظرة العلامة جار الله الزمخشرى نفسه، فصرح فى أحد المواضع من الكشاف بأن المجاز فى قول الشاعر (أسنمة الآبال . . .) من إطلاق المسبب على السبب، فذكر عند تفسير قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا . . . ﴾ [الأحزاب : ٤٩] أن النكاح فى الآية – يقصد فى نكحتم – بمعنى العقد؛ لأن النكاح مسبب عن العقد، وشبه ذلك بقول الشاعر المتقدم، وتسمية الخمر إثما[3] فقال : « . . . . . وتسمية العقد نكاحًا لملابسته له من حيث إنه طريق إليه، ونظيره تسميتهم الخمر إثمًا؛ لأنها سبب فى اقتراف الإثم، ونحوه فى علم البيان قول الراجز (أسنمة الآبال فى سحابه) سمى الماء بأسنمة الآبال؛ لأنه سبب سمن المال، وارتفاع أسنمته . . . »[4].

وفى هذا دليل واضح على أن مصطلح الاستعارة الذى ذكره فى قوله الذى سبق إيراده (. . . فسمى السمن نفسه أملوجًا على سبيل الاستعارة . . .) أريد به المجاز المرسل تحقيقًا لمعنى المناظرة، والمماثلة بين المجازين إطلاق (الأملوج) على السمن

---

(١) الفائق فى غريب الحديث، للزمخشرى : ٢ / ٢٧٩، تحقيق على محمد البجاوى، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابى الحلبى وشركاه ط ثانية.

(٢) ينظر المفتاح : ١٧٣ وبغية الإيضاح : ٣ / ٩٧.

(٣) سبق فى علاقة المسببية إيراد قول الشاعر :

شربت الإثم حتى ضل عقلى   كذاك الإثم يذهب بالعقول

(٤) الكشاف : ٣ / ٢٤١.

وإطلاق (أسنمة الآبال . . .) على الماء، وإن كانت العلاقة فى أولهما السببية وفى الثانى المسببية ويكون الزمخشرى قد تساهل فى إطلاق مصطلح الاستعارة على ما هو مجاز مرسل؛ لأنه كان « يتساهل فى استعمال المصطلحات العلمية التى حدد هو مدلولها »[١].

ولعله يكون سائرًا على نهج بعض العلماء الذين يجعلون (المجاز كله استعارة كأنك استعرت اللفظ من مستحقه الذى وضع له أولاً، ونقلته إلى ما تجوزت به عنه)[٢].

ومن هذه الكلمات التى ذكر صاحب لسان العرب فى بعض المواضع ما يفيد أنها مجاز مرسل، وذكر أيضًا أنها تكون استعارة كلمة (الفوهة) أي الفم، فقد ذكر أنها مجاز مرسل عن القالة أو الكلام فقال: « . . . وقولهم إن رد الفوهة لشديد أى القالة، وهو من فهت بالكلام، ويقال هو يخاف فوهة الناس أى قالتهم، والفوهة تقطيع المسلمين بعضهم بعضًا بالغيبة، ويقال من ذا يطيق رد الفوهة »[٣].

وقد ذكرت ذلك فى علاقة الآلية، وذكر صاحب اللسان فى حديثه حول هذه المادة نفسها[٤] ما يدل على أن كلمة (الفوهة) قد تستعار لفم النهر، أو رأس الوادى، أو نحو ذلك؛ لأن الفم هو مدخل الأشياء إلى الجوف فقال: « . . . وفوهة السكة والطريق والوادى والنهر فمه، والجمع فوهات وفوائه . . وفى الحديث أن النبى ﷺ خرج فلما تفوه البقيع قال السلام عليكم[٥] يريد لما دخل فم البقيع، فشبهه بالفم؛ لأنه أول ما يدخل إلى الجوف منه، ويقال لأول الزقاق، والنهر فوهته يضم الفاء، وتشديد الواو، ويقال طلع علينا فوهة إبلك أى أولها بمنزلة فوهة الطريق . . . »[٦].

ويفهم من كلامه الذى تقدم أن الفوهة أى الفم قد استعيرت لأول السكة، والطريق والوادى، والنهر، وأول قطار الإبل على سبيل الاستعارة التصريحية الأصلية؛

---

(١) البلاغة القرآنية فى تفسير الزمخشرى، للدكتور محمد أبو موسى: ٤٣٢.
(٢) الإشارة إلى الإيجاز فى بعض أنواع المجاز، لعز الدين بن عبد السلام: ٢٩، ٣٠.
(٣) لسان العرب: ٥ / ٣٤٩٤، ٣٤٩٥ (فوه).
(٤) نفسه: ٥: ٣٤٩٤ (فوه).
(٥) الحديث فى كتاب النهاية فى غريب الحديث والأثر، لابن الأثير: ٣: ٤٨١.
(٦) لسان العرب: ٥ / ٣٤٩٤ (فوه).

لأنها - كما هو واضح - فى اسم جنس يصدق على كثيرين[1] ونلحظ أن فى الحديث النبوى الذى أورده استعارة تصريحية تبعية فى قوله (تفوه البقيع.. يريد لما دخل البقيع فشبهه (بالفم) فليس التشبيه فى (تفوه) من التشبيه الاصطلاحى، بل هو من التشبيه الذى بنيت عليه الاستعارة، وأمره أظهر من أن يخفى.

والمهم فيما نحن بسبيله أن كلمة (فوهة) استعملت مجازاً مرسلاً، واستعارة باعتبارين مختلفين على حسب العلاقة المنظور إليها.

ومن هذه الكلمات أيضًا كلمة (خدمة) أى الخلخال، فقد أشار إلى أنها استعملت مجازاً مرسلاً عن الساق من إطلاق الحال على المحل فى قوله (... وقد تسمى الساق خدمة حملاً على الخلخال؛ لكونها موضعه)[2] وقد سبق ذكره فى علاقة (الحالية).

وذكر فى الموضع نفسه أن كلمة (الخدمة) تستعار لاجتماع القوم، واتحادهم وقوة تماسكهم، فقد قال: « ... وقد تسمى حلقة القوم خدمة، وفى حديث خالد بن الوليد إلى مرازبة فارس الحمد لله الذى فض خدمتكم قال - أى ابن سيده - فض الله خدمتهم أى فرق جماعتهم.. فضرب ذلك مثلاً لذهاب ما كانوا عليه، وتفرقه، وشبه اجتماع أمر العجم، واتساقه بالحلقة المستديرة؛ فلهذا قال فض الله خدمتكم أى فرقها بعد اجتماعها... »[3].

فكلمة (خدمة) فى كلامه السالف الذكر مستعارة لاجتماع العجم، وترابطهم وإن لم تذكر فيه كلمة استعارة، أو ما اشتق منها، لكنها معلومة من قوله (وشبه اجتماع أمر العجم، واتساقه بالحلقة المستديرة) لأن الكلام ليس فيه تشبيه اصطلاحى، وإنما فيه تشبيه قامت عليه الاستعارة.

وقد عد أبو هلال العسكرى كلمة (خدمة) فى قول خالد بن الوليد - رضى الله عنه - استعارة ضمن استعارات كثيرة ذكرها عندما قال: « ومما فى كلام النبى - ﷺ، والصحابة - رضى الله عنهم - ونثر الأعراب، وفصول الكتاب من الاستعارة

---

(١) ينظر بغية الإيضاح: ٣/١٣٥.

(٢) لسان العرب: ٢/١١١٥ (خدم).

(٣) لسان العرب: ٢/١١١٦ (خدم).

قوله ﷺ .... (كلما سمع هيعة طار إليها) ... وكتب خالد بن الوليد رضى الله عنه إلى مرازبة فارس الحمد لله الذى فض خدمتكم وفرق كلمتكم ... »[1].

فنجد أن كلمة (خدمة) قد استعملت مجازاً مرسلاً، واستعارة باعتبارين مختلفين.

ومن الكلمات التى أُجرى فيها مجاز مرسل، واستعارة أيضًا كلمة (القول) أو ما اشتق منها، فقد ذكر صاحب لسان العرب أنها تكون مجازاً مرسلاً عن الاعتقادات والآراء، فقال: « القول الكلام ... وهو عند المحقق كل لفظ قال به اللسان ... فأما تجوزهم فى تسميتهم الاعتقادات، والآراء قولاً، فلأن الاعتقاد يخفى فلا يعرف إلا بالقول، أو بما يقوم مقام القول من شاهد الحال، فلما كانت لا تظهر إلا بالقول، سميت قولاً، إذ كانت سببًا له، وكان القول دليلاً عليها، كما يسمى الشيء باسم غيره إذا كان ملابسًا له، وكان القول دليلاً عليه »[2].

فإطلاق القول على الاعتقادات، والآراء مجاز مرسل من إطلاق المسبب على السبب، وقد سبق ذكر ذلك المجاز فى علاقة المسببية.

وأشار فى الموضع نفسه إلى أن القول يستعمل مجازاً فى غير نطق الإنسان حين قال: « وقد يستعمل القول فى غير الإنسان قال أبو النجم:

قالت له الطير تقدم راشداً إنك لا ترجع إلا حامداً

وقال آخر:

فقالت له العينان سمعًا وطاعة وحدرتا كالدر لما يثقب

... وإذا جاز أن يسمى الرأي، والاعتقاد قولاً، وإن لم يكن صوتًا، كان تسميتهم ما هو أصوات قولاً أجدر بالجواز .... »[3].

ومفهوم من كلامه الآنف الذكر أن القول حين يستعمل فى غير الإنسان يكون من قبيل الاستعارة؛ لأنه ينبئ عن المقصود بشواهد الحال، وقرائن السياق كما يترجم الإنسان عن مراده بالكلمات الدالة. والعبارات المنطوقة. فقول الطير، أو قول العينين

---

(١) الصناعتين: ٣٠٥ – ٣٠٧.

(٢) لسان العرب: ٥ / ٣٧٧٧ (قول).

(٣) المصدر نفسه والموضع.

ليس على سبيل الحقيقة، مثل قول الإنسان، بل هو مستعار للدلالة الموحية المعبرة عن المطلوب.

واستعارة القول لغير النطق باللسان مجاز مشهور عند البيانيين وأرباب الفصاحة والذلاقة حتى جعله بعضهم مستعارا فى بعض آى الذكر الحكيم لدلالة الحال، وشهادة المقام، فقد ذكر الإمام فخر الدين الرازى عند تفسير قوله تعالى: ﴿ **وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَنِي آدَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا...** ﴾ [الأعراف: ١٧٢] أن ﴿ **قَالُوا....** ﴾ فى بعض المواضع لا يراد به القول باللسان فقال: «... ثم أشهدهم على أنفسهم بما ركب فيهم من دلائل وحدانيته، وعجائب خلقه، وغرائب صنعه، فبالإشهاد صاروا كأنهم قالوا بلى، وإن لم يكن هناك قول باللسان، ولذلك نظائر منها قوله تعالى: ﴿ **فَقَالَ لَهَا وَلِلأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ** ﴾ [فصلت: ١١].

ومنه قوله تعالى: ﴿ **إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَن نَّقُولَ لَهُ كُن فَيَكُونُ** ﴾ [النحل: ٤٠]. وقول العرب قال الجدار للوتد لم تشقنى؟ قال سل من يدقنى... فهذا النوع من المجاز والاستعارة مشهور فى الكلام فوجب حمل الكلام عليه...»[١].

وبناء على ما سبق بيانه يظهر لنا بجلاء ووضوح أن ما ذكره صاحب لسان العرب من أن الكلمة الواحدة يمكن اعتبارها مجازاً مرسلاً، أو استعارة بحسب العلاقة الملحوظة فيهما جار على سنن البيانيين، وسائر على نهجهم، وإن تساهل فى بعض الأحيان فساير بعض البيانيين فى إطلاقهم مصطلح الاستعارة على ما هو من قبيل المجاز المرسل، وقد تبدى ذلك فى موافقته على جعل (الأملوج) مستعاراً لسمن بكارة الإبل، وقد ذكرت ذلك قريباً.

* * *

(١) التفسير الكبير: ١/٥٣، ٥٤.

وينظر تنزيه القرآن عن المطاعن، للقاضى عبد الجبار: ٣٧٠، والمباحث البيانية فى تفسير الفخر الرازى: ٢٨٤.